

إشكالية ترسيخ قيم التربية على المواطنة لدى المتعلمين

The problem of consolidating the values of citizenship education among the learners

نبيل بنخدير¹

Benkhadir Nabil¹

¹جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء (المغرب)، benkhadirnabil@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/05 تاريخ القبول: 2021/03/22 تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

يشكل موضوع التربية على المواطنة أحد المواضيع التي تستأثر بأهمية بالغة داخل المنظومة التربوية، وذلك لدورها الفعال في ترسيخ قيم المواطنة الحقة لدى الناشئة، وما يترتب عن ذلك من تحسن في سلوكهم والرفع من وعيهم بضرورة التثبث بحقوقهم والالتزام بواجباتهم. تشكل هذه الدراسة محاولة لفهم دور التربية على المواطنة في تنمية سلوك المتعلمين مع إمكانية ترسيخ مبادئها الحقوقية لديهم، وبالتالي المساهمة في بناء شخصيتهم المتوازنة المتشعبة بحب الوطن، وجعلهم مواطنين صالحين وفاعلين إيجابيين داخل المجتمع. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها، أن الأسرة والمؤسسات التربوية هي التي تطلع بالدور الأساسي في تكريس قيم المواطنة لدى المتعلمين، شريطة تجاوز مختلف الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ذلك. كلمات مفتاحية: التربية، المواطنة، الأسرة، الحقوق، الواجبات.

ABSTRACT:

Citizenship education is one of the topics that are of great importance within the educational system, due to its effective role in consolidating the values of true citizenship among young people, and the consequent improvement in their behavior and raising their awareness of the need to cling to their rights and abide by their duties.

This study constitutes an attempt to understand the role of citizenship education in developing learners' behavior with the possibility of consolidating their human rights principles in them, and thus contributing to building their balanced personality imbued with patriotism, and making them good citizens and positive actors within society.

The study reached a basic conclusion that it is the family and educational institutions that assume the primary role in perpetuating the values of citizenship among the learners, provided that the various difficulties and obstacles that prevent this are overcome.

Keywords: Education, citizenship, family, rights, duties.

1- المقدمة:

يعتبر موضوع التربية على المواطنة أحد المواضيع المتجددة و المرتبطة باكتساب مفاهيم وقيم حقوقية وإنسانية لدى المتعلمين، وتكمن غايتها في تكوين أفراد / متعلمين قادرين على ممارسة حقوقهم والالتزام بواجباتهم، حيث ينطلق منهاجها من فكرة أساسية مفادها أن المواطنة تعلم في أفق ممارسة يومية، وأن التربية عليها هي تربية على المبادرة والمسؤولية والمشاركة والتمسك بالحقوق والدفاع عنها من القيم الأساسية للمواطنة النشيطة، كما تهدف إلى تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية والتدريب على ممارستها (المنهاج، ص39)، وهو ما يجعل المدرسة مفتوحة على الحياة ويحولها إلى فضاء يوفر للمتعلمين فرصا لبناء شخصية متوازنة واكتساب الاستقلالية والتعايش مع الآخرين بكل احترام و التزام.

من هذا المنطلق يجب التأكيد على أهمية موضوع التربية على المواطنة، لأن أي تقدم للمجتمعات يبني على أساس تنشئة مواطن واعى بحقوقه وواجباته، وله دور إيجابي في اتخاذ القرارات المصيرية، ذو شخصية وطنية مشبعة بحب الوطن والاعتزاز به والولاء إليه.

سنحاول من خلال هذا الموضوع معالجة إشكالية مفادها:

- أي دور للتربية على المواطنة في تنمية السلوك لدى المتعلمين؟

- ما هي غايات التربية على المواطنة وسبل ترسيخها لدى المتعلمين؟

من هنا جاءت هذه الصفحات لتعرض ماهية التربية على المواطنة وأهم مبادئها ومقوماتها، ثم أهدافها وأبعادها، وأخيرا إبراز آليات ترسيخها لدى المتعلمين وصعوبات وتحديات تفعيل ذلك داخل المدرسة المغربية.

وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي.

2- دور التربية على المواطنة في تنمية السلوك لدى المتعلمين:

تلعب التربية على المواطنة دورا أساسيا في ترسيخ قيم حقوقية وإنسانية لدى المتعلمين تجعل منهم مواطنين قادرين على المبادرة والمشاركة في الحياة اليومية بشكل إيجابي من خلال التمسك بالحقوق والدفاع عنها والالتزام بالمسؤوليات والواجبات والامتثال إليها.

2-1- ماهية التربية على المواطنة:

2-1-1- مفهوم التربية:

تعني التربية (Education)، في دلالاتها اللغوية، الحفظ والعناية والرعاية والتنشئة والإصلاح والتنمية وتهذيب الطفل وتأديبه وتأطيره وتكوينه وتربيته. وأكثر من هذا فالتربية لها تاريخ طويل، فهي "عبارة عن تراكمات من الخبرات، حملها الكبار، ونقلوها للصغار، وهي بالتالي سلوكيات رضي عنها الجماعة، ورضيت بها أسلوبا لحياتها، وتفاعلها مع بعضها البعض، ومع ذلك فهي ليست حكرا على أحد، ولا هي مهمة إنسان دون آخر، فقد يقوم بها الأب، والأم، والمعلم، السائق، والبائع، أو أي مخلوق قد تأهل لذلك، فعرف قيم مجتمعه، ونظمه، وتقاليده، كما عرف ما يصلح لأتمته وينهض بها.

يتضح مما تقدم، أن العملية التربوية عملية هامة لبني البشر، وأهميتها تكمن في كونها الطريق المنظم لنقل التراث، واستمرار بقائه لكل الأمم. حيث إن جذور التربية قديمة، عتيقة، وفروعها مستحدثة، متجددة، وثمارها مستمرة، طيبة، وهي بالتالي شجرة باسقة الطول، جذورها في أعماق الأرض، وفروعها الخضراء الندية العطرة، صاعدة دائمة في أعالي السماء".

ويعني هذا أن التربية عملية إنسانية قديمة ظهرت مع ظهور الإنسان الذي كان يربي نفسه على العمل والأخلاق الفاضلة وعبادة الله وحده. ومن ناحية أخرى، كان يرعى أبناءه وأفراد أسرته رعاية حسنة و متكاملة.

2-1-2- مفهوم المواطنة:

مفهوم المواطنة من المفاهيم التي يدور حولها جدل كبير، لذا يصعب أن نجد لها تعريفًا يرضى به كل المختصين في هذا المجال، وبالتالي يختلف مفهوم المواطنة تبعًا للاتجاه الذي نتناولها منها، وتبعًا لهوية من يتحدث عنها، وتبعًا لما يراد بها. ونظرًا لما تحمله قيم المواطنة في مضمونها من مفاهيم ومعايير أخلاقية واجتماعية يجب أن تترجم إلى سلوكيات تظهر على الأفراد في تصرفاتهم وتعاملاتهم فيما بينهم فإن أعلى ما تقدمه الأنظمة التربوية لأبنائها هي قيم المواطنة. (محمد طهطاوي، 1996)

فالمواطنة في اللغة العربية منسوبة إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذته وطنًا، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلا ومسكنًا يقيم فيه (ابن منظور، 1994)، وفي اللغة الإنجليزية تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح (Citizenship) ويقصد به غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع، من أجل إيجاد المواطن الصالح. (GoodCitizen حسين الخولي، 1981)

وبالرجوع إلى الموسوعة العربية العالمية (1996م) نجد أنها تعرف المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن". وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي". وتعرف دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) المواطنة كما وردت عند (علي الكواري، 2001) بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة". ويعرفها مركز التربية الوطنية (Center For Civic Education, 1998) بأنها "العضوية في الجماعة السياسية، وبذلك فالمواطنة هي أيضا العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحقوق والمسؤوليات".

كما أشارت عدد من الدراسات إلى أن قيم المواطنة من أهم أنواع القيم التي ينبغي أن ينشدها المربون لطلابهم (يوسف الحربي، 2002) وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة". (علي الكواري، 2001) كما يعرفها (عبد الرحمن فهيم، 2010) بأنها "علاقة اجتماعية قانونية بين الفرد والدولة وبينه وبين سائر أفراد المجتمع وقد ارتبط هذا المفهوم بالدولة الحديثة القائمة على المؤسسات والتوجهات العقلانية والمعرفة العلمية وسيادة القانون".

وقد ذكر (جمال السويدي، 2001) أن بعض الدراسات تشير إلى أن المواطنة لا تأخذ صورة واحدة لدى كل المواطنين، فليس بالضرورة أن توجد تلك المشاعر والأحاسيس الوطنية لدى كل فرد في المجتمع، أو تكون بدرجة واحدة، بل قد تزيد تلك المشاعر أو تنقص أو تغيب بالكلية وفقًا للعديد من العوامل والظروف المتعلقة بالوطن أو المواطن. كما قسم المواطنة إلى أربع صور وأشكال كما هو مبين على النحو التالي:

- أ. المواطنة المطلقة: وفيها يجمع المواطن بين دوره الإيجابي والسلبي تجاه المجتمع وفق الظروف التي يعيش فيها ووفق دوره فيه.
- ب. المواطنة الإيجابية: وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه المتمثل في القيام بدور إيجابي لمواجهة السلبيات.
- ج. المواطنة الزائفة: وفيها يظهر الفرد حاملًا لشعارات جوفاء بينما واقعه الحقيقي ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن.
- د. ندى علي حسن بن شمس) أن مؤسسات التربية والتعليم معنية تمامًا في إكساب الطلاب سلوكيات المواطنة الإيجابية وتعزيزها في سلوكياتهم، مع معالجة أشكال المواطنة المطلقة والسلبية منها وبلورتها إلى صور مواطنة إيجابية، كما يجب أن يفرسوا في الطلاب سبل وأساليب محاربة المواطنة الزائفة التي ربما أن تكون مكتسبة في سلوكيات

بعضهم عن طريق الغزو الفكري أو عن طريق التغيير بهم بمختلف الوسائل والطرق السائدة كوسائل الإعلام والشبكات المعلوماتية وغيره.

2-1-3- مفهوم التربية على المواطنة:

تهدف التربية على المواطنة إلى تكوين الفرد المواطن المتشبع بقيم المواطنة التي تحدد حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وواجباته نحو هذا المجتمع من انتماء وولاء تكون محصلة ذلك الاستعداد التام للدفاع عن هذا المجتمع، ضد كل ما يهدد بقائه واستمرار وجوده، ولن يكون ذلك إلا بترسيخ هذه القيم في وجدانه بواسطة التربية والتعليم، لتظهر في شكل أدائي يعبر عن روح المواطنة الصالحة، "إن التربية على المواطنة تعني بناء الإنسان الحر الديمقراطي الذي يمتلك القدرة على المشاركة في الحياة السياسية مشاركة فاعلة وحيوية، وبالتالي فإن هذا الإنسان لا يولد في المصادفات التاريخية العابرة ولا يوجد في فراغ اجتماعي، بل هو الإنسان الذي يتوجب على التربية أن تقوم بإعداده وتحضيره إنسانياً، للمشاركة الحرة في صنع المصير الاجتماعي للمجتمع الذي ينتهي إليه.

كما تشير التربية من أجل المواطنة إلى تكوين الأفراد على أن يكونوا فاعلين، واثقين من أنفسهم قادرين على الدفاع عن حقوقهم بشجاعة، مشاركين في تطوير مجتمعهم بفضل عملية التعليم التي تساعدهم على "أن يكونوا واثقين في أنفسهم، يواجهون التمييز والاستبعاد بشجاعة، ويكون لهم صوت في تقرير شؤون مدارسهم والحي الذي يعيشون فيه والمجتمع بأسره، وأخيراً يكون لهم إسهام في تطوير جودة الحياة في المجتمع سواء بالرأي أو الخبرة أو بالعمل الإبداعي... الخ".

2-2- مبادئ المواطنة وأهميتها:

2-2-1- مبادئ المواطنة:

2-2-1-1- المساواة وتكافؤ الفرص:

لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات، وإذا كان التساكن والتعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض توفرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فإنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، لأن كل من يشعر بالحيث، أو الحرمان دون حق مما يتاح لغيره، وتغلق في وجهه أبواب الإنصاف، يصبح متمرداً على قيم المواطنة، ويكون بمثابة قبلة موقوتة قابلة للانفجار بشكل من الأشكال.

والوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يركز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة، والمساواة كمقوم رئيسي للمواطنة، تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني، أو القناعات الفكرية، أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي.

ولحماية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض، فإنه لا بد من وجود ضمانات قانونية وقضاء مستقل وعادل يتم اللجوء إليه من قبل كل من تعرضت حقوقه للمس أو الانتهاك.

2-2-1-2- المشاركة في الحياة العامة:

ولا يكفي ضمان المساواة والتكافؤ في القوانين المسطرة، والأنظمة المتبعة، وفي الممارسة، لكي يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما لا بد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة، الأمر الذي يتطلب توفر استعدادات حقيقية لدى كل

المشاركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود ضيقة في ظروف قمع الحريات، ومصادرة الفكر المتحرر من التبعية والخنوع، وفي ظل الأنظمة التي تناهض العمل السياسي الذي يحمل رؤية انتقادية، أو موقف معارض للحكام وللسياسات المتبعة؛ ففي مثل هذه الظروف التي تعرفها المجتمعات المتخلفة عموماً، ومنها البلاد العربية والإسلامية، يلاحظ انزواء كثير من الكفاءات، وبروز الفردانية، والابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة، والنفور من العمل السياسي، وغير ذلك من الظواهر المناقضة للمواطنة، فالأنظمة القمعية، ولو اختفت وراء ديمقراطيات شكلية، مسؤولة عن تقليص فرص المشاركة، ومدمرة لقيم المواطنة؛ ولا يتأتى نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي، وفي إطار الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدراً لجميع السلطات.

والمشاركة في الحياة العامة تعني أن إمكانية ولوج جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية متاحة أمام الجميع دون أي ميز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنين والمواطنات من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني.

2-1-2-3- الولاء للوطن:

يعني الولاء للوطن أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها.

كما عني أيضاً، شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على تنميته والرفع من شأنه، وحماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، والشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، والالتزام باحترام حقوق وحريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع، والمساهمة في حماية جمالية ونظافة المدينة أو القرية التي يقيم بها، وحماية البيئة فيها، والمشاركة في النفقات الجماعية، والانخراط في الدفاع عن القضايا الوطنية، والتضامن مع باقي المواطنين والهيئات والمؤسسات الوطنية في مواجهة الطوارئ والأخطار التي قد تهدد الوطن في أي وقت، والاستعداد للتضحية من أجل حماية استقلال الوطن، والدود عن حياضه، وضمان وحدته الترابية، والارتكاز في ذلك على مبدأ عام يُفترض أن يربط بين مختلف فئات المواطنين وهو اعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار، وأسمى من كل المصالح الذاتية الخاصة والأغراض الفئوية الضيقة.

2-2-2- أهمية المواطنة:

بما أن المواطنة تتناول المواطن بالدرجة الأولى باعتباره الهدف الأسمى من عملية الإصلاح وأن استقرار الوطن وتنميته لا يتحقق إلا من خلال إصلاح أول لبنة من لبنات تحقيق الوحدة الوطنية ألا وهو الفرد ومن هنا تأتي أهمية المواطنة في الحياة الإنسانية.

والمواطنة كمبدأ اجتماعي وقانوني وسياسي ساهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير إضافة إلى الارتقاء بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، والشراكة الحقيقية وضمان الحقوق والواجبات. وعليه؛ فهي ذات أهمية بمكان لأنها:

- تعمل على رفع الخلافات ومظاهر الاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تديورها في إطار الحوار بما يساهم في تقوية لحممة المجتمع.

- تحفظ للمواطن حقوقه، وتوجب عليه واجبات تجاه غيره من المواطنين وتجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين، وتؤدي إلى رفع الثقة بين المواطن والدولة كل منهما تجاه الآخر.

- تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، وأمام الوظائف العامة والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات.

- تعترف بالتنوع والتعدد العقائدي والعربي واللغوي والديني والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي... الخ وترتفع عنه في العلاقة بين المواطن والدولة.

- تمكن المواطن من تديير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخبا ومنتخبا للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات. ومن خلال العضوية في منظمات وهيآت المجتمع المدني.

- تحدد منظومة القيم والسلوك لاكتساب المواطنة والتربية عليها.

- تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة؛ لكونها تنتقل بالحق الإنساني إلى حق المواطنة عبر تشريعه وتقنينه. كما أن الاهتمام بقضية المواطنة يفرضه تزايد المشكلات العرقية والدينية المنتشرة على رقعة واسعة من أقطار العالم وتفجر العنف والإبادة الدموية.

مما سبق يتبين لنا أن تحقيق مبدأ المواطنة يساهم في رفع مستوى الاستقرار في الدول حتى تعرف باسم (دولة المواطنة) وتعني: الدولة القائمة على أساس مدني ومصدرها يستند على الشرعية وآليات ممارسة السلطة فيها آليات ديمقراطية تستند على عقد اجتماعي (دستور مدني).

تراعي المساواة والحريات العامة، وتنظم الحقوق والواجبات وتستند في بقائها واستمراريتها على المشاركة والمشاوره الواسعة للمواطنين.

وهكذا كلما ارتبط مفهوم المواطنة بمصلحة الإنسان وتحقيقه لمقاصده العامة ظهرت أهميته في الحياة الإنسانية أكثر كيفما المجتمع الذي تنسج فيها المواطنة خيوط تأثيرها على البشر.

3- غايات التربية على المواطنة وسبل ترسيخها لدى المتعلمين:

تعدد غايات وأهداف التربية على المواطنة نظرا للدور الأساسي الذي تقوم به من خلال تنشآت مواطن صالح له دور فعال في اتخاذ القرارات المصيرية، وذو شخصية متوازنة متشعبة بحب الوطن وتعزير بالانتماء إليه.

1-3- أهداف وأبعاد التربية على المواطنة:

1-1-3- أهداف التربية على المواطنة:

تتوخى التربية على المواطنة تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية والتدريب على ممارستها (المنهاج، ص 39) وهو ما يجعل المدرسة مفتوحة على الحياة ويحولها إلى فضاء يوفر للمتعلمين والمتعلمات فرصا لبناء الشخصية واكتساب الاستقلالية والعيش مع الآخرين وممارسة المواطنة النشيطة والملتزمة.

إن المواطنة الفاعلة والمسؤولة لا تعد فقط المتعلمين والمتعلمات لممارسة هذه المواطنة متى بلغوا سن الرشد، بل تنمي لديهم، خلال أنشطة تفاعلية واستراتيجية تعليمية مبنية على المشاركة، القدرة على أن يكونوا في كل لحظة وفي كل سن مواطنين بكل المقاييس. (المنهاج، ص 40)

حددت الوثيقة الإطار لمادة التربية على المواطنة الأهداف التالية وهي متصلة ومتراطة فيما بينها. وتبقى الممارسة والمستوى العملي المبتغى والمعيار الذي يمكن من خلاله تقدير مدى تحقق الأهداف المرصودة، وقبل التطرق لهذه الأهداف لا بد من توضيح مسار التعلم في مجال التربية على المواطنة.

التربية على المواطنة مسار تعليمي - تعليمي يكتشف في أثناءه المتعلم معارفا ويكتسب مهارات ويتخذ موافقا واتجاهات إيجابية، وتصدر عنه ردود فعل وأفعال إيجابية تجاه نفسه ونحو مجتمعه ووطنه، وإزاء الإنسانية جمعاء. أي أنه يقوم بإدماج المعارف والمهارات والقيم التي تعلمها واكتسبها حول المواطنة في ممارساته وحياته اليومية.

يمكن شرح مسار التعلم في مجال التربية على المواطنة من خلال الأبعاد الثلاثة التالية:

- الاكتشاف: مرحلة تعريفية تحسيسية بحيث يقوم التلاميذ بالتعرف على مفاهيم أو أحداث والبحث عن معطيات، ويقومون بعمليات مختلفة كالتحليل والتركيب والمقارنة...؛ وينتهي الاكتشاف بالفهم والتحسيس كأساس لمرحلة رد الفعل.

- رد فعل: مرحلة تكوين رد فعل تقوم على سابقتها في اتجاه البحث عن زوايا لتناول الموضوع؛ بناء إجابة شخصية على المشكل المطروح؛ تكوين رأي على أساس البعد الحقوقي / المدني للموضوع؛ بناء مواقف مما يؤدي إلى نشوء وعي بالأبعاد الحقوقية / المدنية للمشكل عند المتعلم كخطوة نحو الالتزام بقيم المواطنة.

- الفعل: ليس المقصود بالفعل "وضع لائحة توصيات لحل مشكل من طرف آخرين" بل جعل التلاميذ على مستواهم، ومهما كان سنهم، يبادرون بأنشطة ومشاريع يقومون بالتخطيط لها وتنفيذها وتقويمها. المهم ليس نوعية الأنشطة فحسب، بل المسلسل الفكري والوجداني المرتبط بها والذي يتميز بقيمة تكوينية عالية، وإبداع التلميذ وما يختزنه من طاقات لا حدود لها عندما يتوفر التحفيز والتشجيع والمناخ الداعم. فالفعل هو أن يكون المتعلم على المدى القريب والبعيد مواطنا نشيطا محليا، وطنيا، وعالميا.

بناء على الغايات المتوخاة من التربية على المواطنة، ينتظر منها أن تحقق الأهداف التالية:

- على المستوى المعرفي: اكتساب رصيد معرفي ذو طابع وظيفي في مجال المواطنة ومعرفة أساليب وتقنيات وأشكال تواصل تساعد على الاشتغال بطريقة منهجية.

- على المستوى الوجداني: التشبع بقيم المواطنة بشقيها المتمثلان في الحقوق والواجبات ثم تكوين مواقف إيجابية تخدم المواطنة النشيطة.

- على المستوى العملي: القيام بأعمال ملموسة، مهما كانت بسيطة، تعبيرا عن بلوغ التعلم في مجال التربية على المواطنة.

على أن بلوغ أهداف التربية على المواطنة يتعين أن تساهم فيه مواد وأنشطة أخرى (مؤسسية وغير مؤسسية) بما في ذلك المقررة في التعليم التأهيلي، خاصة وأن المقرر الرسمي للمادة ينتهي في متم المرحلة الإعدادية.

يرى بعض المربين أن التربية على المواطنة تعمل على توجيه طاقات الشباب نحو المشاركة البناءة في العمل داخل المجتمع المحلي، وتدريب القيادات، وتقوية الحساسية لدى التلاميذ والمواطنين نحو المشكلات والقضايا الإنسانية، وتدعيم الثقة في النظم السياسية النظامية، ويتطرق آخرون للعديد من الأهداف تلتخص في تزويد التلاميذ بفهم إيجابي و واقعي للنظام السياسي الذي يعيشون فيه؛ تعليم التلاميذ القيم وضرورة مشاركتهم في القرارات السياسية التي تؤثر في مجرى حياتهم في البيئة المحلية؛ فهم التلاميذ لحقوق الأفراد وواجباتهم؛ فهم النظام التشريعي للقطر الذي يعيشون فيه واحترام وتقدير تلك

التشريعات؛ التعرف على القضايا الراهنة التي يعاني منها المجتمع الذي يعيشون فيه؛ فهم التعاون الدولي بين المجتمعات وطبيعة النشاطات السياسية الدولية؛ فهم وسائل اشتراك التلاميذ في النشاطات الوطنية والقومية محليا وإقليميا، والدفاع عن قضايا الأمة، فهم الحاجة الماسة للخدمات الحكومية والاجتماعية والعمل على الحفاظ على تلك الخدمات والمرافق والمساهمة فيها.

2-1-3- أبعاد التربية على المواطنة:

مفهوم المواطنة له أبعاد متعددة، تختلف تبعا للزاوية التي يتم تناوله منها، ومن هذه الأبعاد ما يلي:

- **البعد المعرفي/ الثقافي:** تشكل المعارف جانبا هاما في العملية التربوي، حيث تشكل هذه المنظومة من المعارف الركيزة التي يستند عليها التلميذ في تنمية مختلف مهاراته المختلفة، فالقيم الاجتماعية التي يتشبع بها التلاميذ أثناء تكوينهم المدرسي، فجملة المعارف هي المرآة العاكسة للمنظومة الثقافية والاجتماعية المكونة للوحدة الوطنية بكل تجلياتها، والتي تسهم في تفعيل قيم الولاء وحب الوطن، لتكون جملة المعارف صمام أمام ومنهل يتغذى منه التماسك الاجتماعي، فالتشبع بالمعرفة التي تنمي ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، تتحول إلى سلوك يطبع حياة الفرد والجماعة، يعبر عن نضج ثقافي وإدراك حقيقي.

- **البعد المهاري:** تعتبر المهارات وتنميتها وصقلها من أهم الأهداف التربوية التي يسعى أي نظام تربوي لتحقيقها بحيث تتوقف نجاعة هذا النظام التربوي على قدرته على تحقيق هذه الأهداف، والمهارات سواء كانت حسية أو حركية، فهي ناتج عملية تدريب يمر من خلالها التلميذ من مرحلة اكتساب المعارف إلى مرحلة استخدامها في المواقف التعليمية، والتكيف مع المواقف الجديدة بمهارة عالية، والمواطنة كمفهوم وقيمة تتطلب مهارة مركبة من التواصل الجيد ومعرفة الحقوق والواجبات، والاستفادة من ذلك في تحليل المواقف المختلفة بشكل عقلاي ومنطقي متقن، سواء في طرح الأفكار أو في تنفيذها.

- **البعد الاجتماعي:** إن البعد الاجتماعي للتربية على المواطنة، يهدف إلى تحقيق قدرا مقبولا من التفاعل الاجتماعي، للفرد المواطن مع بيئته الاجتماعية، باستغلال معارفه المختلفة في تنمية قدراته ومهارته في التواصل الجيد مع البيئة الاجتماعية، محققا تكيفا عاليا مع مفردات بيئته مما يمكنه من التواصل الاجتماعي الجيد، يبني من خلاله قاعدة متينة تعزز لديه ما نفتقده في مجتمعاتنا وهو روح العمل الجماعي، فالمجتمعات العربية تعاني من عدم توافر هذه القيمة، لذا فنحن نبدي تفوقا مقبولا في الأعمال التي نكلف بإنجازها بشكل فردي، ونخفق في الأعمال التي تتطلب عملا جماعيا، وقد يكون خير ما نستدل به في هذا المقام، تحقيق النتائج الماهرة في الرياضات الفردية، وفقدان هذه الانتصارات عندما يتعلق الأمر برياضة جماعية ككرة القدم مثلا.

- **البعد الوجداني:** مما لا شك فيه أن وجدان الفرد يحرك سلوكه العام، فما استقر في الوجدان ينطبع على سلوكنا، والمواطنة قبل أن تكون مكانة سياسية أو سلوك فهي وجدان يزخر بالمشاعر القوية تجاه موضوع المواطنة، فكلما عززنا هذا الشعور بحب الوطن والاعتزاز بالتراث المادي والمعنوي للفرد المواطن، حتى إذا تحول هذا التلميذ مستقبلا إلى مشارك فعلي في الحياة السياسية والاجتماعية، كان لهذا الشعور بالغ الأثر في نمذجة سلوكه العام، من خلال المحافظة على محيطهم البيئي، ووطنهم بصون الممتلكات العامة والخاصة والمحافظة على كل المكتسبات الوطنية، والحرص على التمتع بالحقوق كاملة غير منقوصة، وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين.

2-3- آليات ترسيخ قيم التربية على المواطنة وصعوبات تفعيلها:

1-2-3- آليات ترسيخ قيم التربية على المواطنة:

تلعب الأسرة الصغيرة دورا مهما في ترسيخ قيم التربية على المواطنة، فمن خلال التنشئة الأولى يتم إدراك صورة أولية عن معادلة الحقوق والواجبات ومختلف الآليات التي تحدد العلاقات وهنا يكتشف الطفل قيم التعاون، التشارك، الحوار، الاحترام، الإيثار ... كما يمكن أن يكتشف قيم أخرى كالتسلط، والاستبداد والظلم والانفراد بالرأي... الخ، ومن هنا فإن مسؤولية

الأسرة كبيرة في تحديد نوعية القيم التي ترسخ في أذهان الأطفال، والتي ستوجه سلوكياتهم في المستقبل، فمن تعود على التعاون والمشاركة في الحوار داخل أسرته سيكون مستعدا للتعاون والإدلاء بأرائه خارج الأسرة، وهذا إذا وجد الفرصة والظروف المناسبة لذلك وقل نفس الأمر بالنسبة لمختلف الحقوق الواجبات.

بعد الأسرة يأتي دور المؤسسات التربوية، التي هي مطالبة باستكمال وتدعيم مسار تكريس قيم المواطنة الذي بدأ في الأسرة، بالإضافة لكونها مطالبة بالانتقال بالفرد من تسيير علاقاته الضيقة إلى تحديد العلاقة بينه وبين الدولة التي ينتهي إليها والتي تقوم على تحصيل الحقوق وأداء الواجبات، وتحريره منذ الصغر من الولاءات القديمة للقبيلة والطائفة، وجعله يتخلص من التعصب والنعرات الجهوية... الخ.

إن قيام الأسرة والمؤسسة التعليمية بالتربية على قيم المواطنة يقتضي توفيرها المناخ والشروط الملائمة لجعل الفرد مستجيبا بفعالية لهذه العملية التربوية ومن بين هذه الشروط نذكر:

- الابتعاد عن العنف سواء في الأسرة أو في المؤسسة التعليمية، والعنف المقصود هنا يشمل العنف المادي والمعنوي أو الرمزي واللفظي.

- التخلي عن الأحكام المسبقة والإقصاءات بسبب الجنس أو العرق أو الطائفة.

- تدعيم وتنمية أسلوب التواصل وإعطاء فرص الكلام والتعبير لكل فرد/مواطن.

- تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الفرد، من خلال تقييم نتائج السلوك ومكافأته على السلوك الإيجابي.

- تنمية ثقافة الإصغاء والاحترام والاختلاف والتسامح... الخ وكل ما يجعل الفرد يعبر عن مطالبه وأفكاره.

- التنشئة على احترام القانون باعتباره وسيلة لتنظيم الحياة بأبعادها المختلفة بصورة سلمية تضمن حقوق جميع الأفراد/المواطنين.

3-2-2- صعوبات ترسيخ قيم التربية على المواطنة:

إشكالية اختيار الطرائق البيداغوجية الملائمة يستوجب مطلب ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني إدراك المتعلم للحقوق التي يتمتع بها والواجبات التي ينبغي الالتزام باحترامها، باعتبار أن هذين العنصرين ضروريان لتنظيم العيش داخل المجتمع لا غاية في حد ذاتهما. فالقاعدة القانونية مثلا، لا يجب أن يشكل فيها إقرار الإلزام والجزاء هو مبتغى العملية التعليمية، ولكن ينبغي الاقتناع بضرورة وجودها والإشارة إلى سبل المشاركة في صياغتها وإمكانية اقتراح تعديلها أو تحسينها. يتعين لأجل تكوين التلميذ على ذلك خلق علاقة تقارب وانسجام بين المعرفة وفعل التعلم ذاته، وهذا معناه توظيف الطرق الفعالة التي تحترم المتعلم وتبني معارفه وتطور مهاراته وكفاياته، مع الأخذ بعين الاعتبار ما اكتسبه من تجارب سابقة سواء داخل المدرسة أو غيرها.

إن الإقناع يستلزم تعويد التلميذ على التساؤل والمناقشة، وذلك لكون تبادل الرأي والإنصات إلى الآخر يعتبر جسرا لترسيخ قيم الديمقراطية في حياة المتعلم وسلوكه من حيث كونه مواطنا للمستقبل.

صعوبة انخراط مختلف الفاعلين والشركاء إن القول بضرورة انفتاح المدرسة على محيطها، لا يعني البتة أن المدرسة معنية لوحدها بالانفتاح على المحيط الذي تتواجد فيه، لكن حري بهذا الوسط أيضا أن يمد يد العون إلى المدرسة ويحتضنها. وقد تجد هذه الفكرة حجيتها في كون أناس كثير يعتقدون أن تكوين وتربية مواطن مسؤول شأن خالص للمدرسة. لكن، إلى أي حد يصح هذا الاعتقاد بدون تضافر جهود مختلف الشركاء والفاعلين، وفي مقدمتهم الأسرة والتلميذ نفسه؟

تؤكد كل الدراسات والأبحاث التربوية أن الأسرة تعد طرفاً رئيسياً، إلى جانب المدرسة، في تعليم الأبناء وتربيتهم على القيم، لذلك ينبغي تفعيل عملية التواصل معها داخل المؤسسات التعليمية، في إطار يطبعه الحوار والتشاور لا الندية والمجاهرة. بالإضافة إلى أطراف أخرى كجمعيات المجتمع المدني ذات الطابع المحلي أو الجهوي. وكذا الجماعات الحلية والإدارات العمومية. إن هذه الأطراف، كل من موقعه، يجب أن تسهم في ربط جسور التواصل بينها وبين المؤسسة التعليمية لأن مهمة إعداد مواطن مسؤول هي مسؤولية الجميع أفراداً وجماعات ومؤسسات من منطلق أن نجاح شعار مدرسة للجميع، لا يستقيم إلا بانخراط الجميع.

غياب رؤية شمولية وإرادة كافية إزاء صياغة مشروع قيمي، تضطلع به المؤسسة التعليمية، يرى فيليب ميرييه Phillipe Meirieu أن صلاحية أي نموذج تربوي أو بيداغوجي يقوم على ثلاثة عناصر مترابطة، بدءاً بصلاحية المشروع الأخلاقي الذي تستوحى منه (ما نريد أن يكونه المتعلم)، ثم تطابقه ثانياً، أو على الأقل، عدم تناقضه مع إنجازات العلوم الإنسانية (ما نعرفه عن الإنسان)، وثالث هذه العناصر خصوبة طريقة هذا المشروع الأخلاقي (ما توفره لكي يتغير المتعلم وفقما نريده).

قد لا يجدي نفعاً الاكتفاء بتغيير البرامج والمضامين الدراسية وتطوير المقاربات البيداغوجية، إذا لم تؤسس الدولة متمثلة في الوزارة الوصية على قطاع التربية الوطنية مشروعاً أخلاقياً يستجيب لمتطلبات المواطنين سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. لذلك فغموض غايات ومرامي وأهداف التعليم العمومي المغربي أو بالأحرى عدم وضوح السياسة التعليمية بالمغرب قد يستعصي معه وضع مشروع دقيق يحمل الإجابة عن أسئلة، قابلة للتغيير حسب الزمان والمكان والثقافة السائدة والاختيارات الاجتماعية الكبرى للبلد، وهي من قبيل: من نحن؟ ماذا نريد؟ كيف نعيش مجتمعين؟ كيف سيكون أطفالنا مستقبلاً؟ كما يحدد من نعطينه ولاءنا؟ كيف نتفاعل مع باقي المواطنين وننتفع على الثقافات الأخرى؟

هذه الصعوبات، على اقتضاها، تفسح عن التحديات المطروحة أمام كل المتدخلين، وخصوصاً منهم المسؤولين عن قطاع التربية والتكوين بالمغرب لأجل تجاوز أزمة الثقة، بين المدرسة والمحيط. ولعل غياب التجهيزات واللوازم الضرورية (سواء منها البيداغوجية أو الإدارية) داخل المؤسسة التعليمية، وعدم وضوح الأهداف المراد تحقيقها من المنهاج الدراسي على المستوى القيمي والأخلاقي بشكل خاص، بالإضافة إلى انتشار العنف وعدم احترام الآخر، وتكاثر عدد العاطلين، هي جزء من التحديات التي تستلزم ضرورة إيجاد السبل المتاحة للارتقاء بجودة المدرسة كميًا وكيفيًا حتى تكون كما أرادها الميثاق الوطني للتربية والتكوين أن تكون:

أ. "مفعمة بالحياة"، بفضل نهج تربوي نشيط، يجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي إلى اعتماد التعلم الذاتي، والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي.

ب. "مفتوحة على محيطها" بفضل نهج تربوي قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة، والخروج إليه بكل ما يعود بالنفع على الوطن، مما يتطلب نسج علاقات جديدة بين المدرسة وفضاءها البيئي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي.

4- الخاتمة:

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول بأن التربية على المواطنة تؤدي دوراً مهماً في تنمية السلوك لدى المتعلمين، من خلال ترسيخ مبادئ وقيم حقوقية متعددة، من قبيل المساواة والعدل والحرية... ولا يستقيم ذلك إلا من خلال إدماج ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان في الحقل التعليمي، باعتماد مناهج ومقررات مدرسية تعزز هذه المفاهيم، كل ذلك من أجل بناء مواطن الغد، ذو شخصية سليمة مشبع بحب الوطن ومتشبهت بهويته ومعترز بانتمائه للوطن، واعياً بحقوقه وملتزمًا بواجباته، بكل حرص ومسؤولية.

5- قائمة المراجع:

- إبراهيم ناصر. علم الاجتماع التربوي. بيروت. دار الجيل. عمان. مكتبة الرائد العلمية.
- إبراهيم هياق. (2016). المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التربية.
- أبو بكر على محمد أمين. (2010). العدالة مفهومها ومنطلقاتها. دمشق. دار الزمان.
- ايريك كيسلاسي. (2006). الديمقراطية والمساواة. ترجمة جهيدة لاوند. ط1. بغداد. معهد الدراسات الإستراتيجية.
- برهان غليون. (2006). بيان من أجل الديمقراطية. ط5. بيروت. المركز الثقافي العربي.
- جميل حمداوي. (2018). سوسيولوجيا التربية. تطوان. المغرب. منشورات حمداوي الثقافية.
- جودة أحمد سعادة. (1984). مناهج الدراسات الاجتماعية. ط1. بيروت. دار العلم للملايين.
- حسن الموسوي. الولاء والانتماء والمواطنة. جريدة القبس. تم النشر بتاريخ: 22/06/2012 على الرابط: <http://www.alqabas.com.kw/node/85497>
- عبد الإله مرتبط، الحبيب أستاتي. (2011). المدرسة المغربية ومطلب ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني: التجليات والتحديات. مجلة دفاتر التربية والتكوين. العدد5.
- عبد الله محمد الفوزان المواطنة والتحديات المعاصرة. صحيفة عكاظ بتاريخ 6 مارس 2008 العدد: 2454 على الرابط: <http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20080306/Con20080306178035.htm>
- علاء الدين عبد الرزاق جنكو. (دس). المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة. كردستان. العراق.
- محمد بوبكري. (2003). قضايا تربوية. ط1. عمان. دار الثقافة.
- مصطفى محسن. (2004). إشكالية التربية على المواطنة. مجلة عالم التربية. العدد 15. المملكة المغربية. عن د/فراح مسرحي، المواطنة من الفكرة إلى الفعل. شعبة الفلسفة. جامعة باتنة الجزائر.
- ندى علي حسن بن شمس. (2017). المواطنة في العصر الرقمي نموذج مملكة البحرين. سلسلة دراسات معهد البحرين للتنمية السياسية.
- نوميد رفيق فتاح. (2012). إشكالية المواطنة في الفكر السياسي المعاصر. رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية. جامعة السليمانية.
- منهاج مادة التربية على المواطنة <http://www.histgeo-ma.com>، عن محمد حالي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. من موقع <https://www.maghress.com/essanad/4417> اطلع عليه بتاريخ 20/06/2020.
- Phillipe Meirieu, « Apprendre... oui, mais comment », 18eme édition, ESF éditeur, Paris, 2002, pp : 155 et s.